مؤشرات حقوق الإنسان

دليل للقياس والتنفيذ

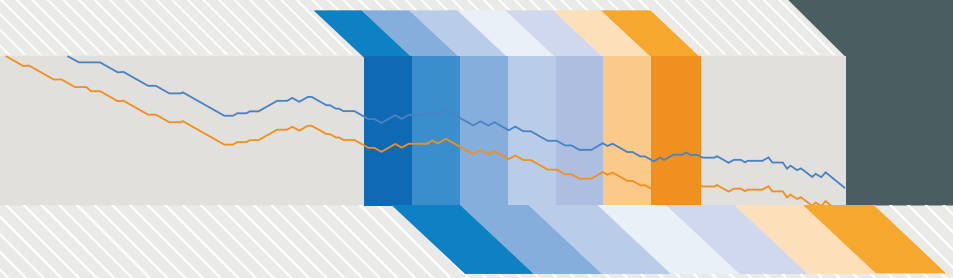

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

مؤشرات حقوق الإنسان

دليل للقياس والتنفيذ

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

نيويورك وجنيف،2012

عُهدت إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولاية تعزيز وحماية تمتع جميع الناس بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القوانين والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وإعمالهم لهذه الحقوق إعمالاً كاملاً. وتسترشد المفوضية السامية في عملها بالولاية التي حددها كل من الجمعية العامة في القرار 141/48، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك اللاحقة في مجال حقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005.

وتتضمن الولاية منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين احترام جميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة وترشيد عملها في مجال حقوق الإنسان. وتضطلع المفوضية السامية، بالإضافة إلى المسؤوليات المكلفة بها، بقيادة الجهود الرامية إلى إدماج نهج بخصوص حقوق الإنسان داخل جميع الأعمال التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

تصدير

تعتمد مسيرة حقوق الإنسان، من وضع المعايير إلى التنفيذ الفعلي، اعتماداً كبيراً على توافر الأدوات المناسبة لصياغة السياسات والتقييم. وتشكل المؤشرات، الكمية منها والنوعية، واحدة من هذه الأدوات الأساسية.

وفي حين أن أهمية المؤشرات لإعمال حقوق الإنسان تلقى اعترافاً واسع النطاق، بل إنها متأصلة كذلك في معاهدات حقوق الإنسان كما في المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن استخدامها لم يصبح بعدُ استخداماً منهجياً. وسوف يساعد هذا الدليل على سد هذه الثغرة.

لقد أصبحت الحاجة الملحة إلى مثل هذه الأدوات تزداد وضوحاً في السنوات الأخيرة. فعشيةَ الربيع العربي، كانت لا تزال هناك تقارير تفيد عما أحرزته بعض بلدان المنطقة من تحسن اقتصادي واجتماعي ملحوظ في مجالي الحوكمة وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، كانت آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وأصوات من المجتمع المدني ترسم صورة مختلفة، وتتحدث عن الاستبعاد، وتهميش المجتمعات المحلية، والتمييز، وغياب المشاركة، والرقابة، والقمع السياسي أو انعدام استقلال القضاء، وإنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وتذكرنا الانتفاضات والمظاهرات الشعبية التي جرت في أنحاء أخرى من العالم، بما في ذلك في بلدان موسرة نسبياً، بضرورة وضع الإنسان في بؤرة اهتمام سياساتنا الإنمائية، وتكييف عدساتنا التحليلية تبعاً لذلك. وهي ترغمنا على إعادة النظر في الأطر التحليلية والمنهجية والقانونية القائمة لضمان تضمُّنها اهتماماً حقيقياً بالتمييز وبالتحرر من الخوف والفاقة؛ وتقييم مدى مشاركة الجماهير في التنمية وفي التوزيع العادل لمكاسبها؛ وتعزيز المساءلة والإقبال على أساليب تمكّن الناس، وبخاصة أكثرهم ضعفاً وأشدهم تهميشاً.

إن إدارة السياسات وحقوق الإنسان والنظم الإحصائية متشابكة تشابكاً وثيقاً، ومن ثم يتعين أن يكون كل منها متناغماً مع الآخر من أجل تعزيز رفاه الناس. وليس استحداثُ سياسة عامة أو مؤشرٍ إحصائي عملية مستقلة عن المعايير والقيم. بل إن إدماج حقوق الإنسان في هذه العمليات لا يشكل حتمية معيارية فحسب، وإنما هو أمر منطقي تماماً من الناحية العملية. ويمكن أن تترتب على عدم القيام بذلك تبعات حقيقية.

وإني لأعتقد أن هذا الدليل سيشكل مرجعاً ومصدراً لهما أهمية من هذا المنظور. والطريق طويل حتى نرفع قدراتنا من أجل تنفيذ حقوق الإنسان. وتوجد تحديات كثيرة تعترض جمع البيانات ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. وما السؤال عما يجب رصده، وعن كيفية جمع المعلومات وتفسيرها من منظور حقوق الإنسان، وعن المخاطر المترتبة بطبيعة الحال على سوء استخدام البيانات، سوى بعض من الشواغل التي يجري تناولها في هذا المنشور. ويذكرنا الدليل أيضاً بالقصور الذي يحد كل مؤشر بحكم طبيعته. فبصفة خاصة، لا يمكن، بل ولا ينبغي، اعتباره بديلاً عن التقييمات النوعية والقضائية الأكثر تعمقاً التي ستظل تشكل حجر الزاوية لرصد حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، فالمراد من المؤشرات والأساليب المبينة في هذا الدليل هو في المقام الأول توفير المعلومات لإجراء تقييمات أكثر شمولاً، ولا هي مصممة لترتيب البلدان وفقاً لأدائها في مجال حقوق الإنسان، ولا هي مناسبة لذلك. وإنما الهدف الرئيسي هنا هو تسليط الضوء على معايير ومبادئ حقوق الإنسان، والإفصاح عن السمات الأساسية للحقوق المتأصلة في الصكوك الدولية، وترجمة هذه النصوص السردية إلى مؤشرات وأسس مرجعية متصلة بالسياق من أجل تنفيذ حقوق الإنسان وقياسها في الصعيد القطري.

وأتوجه بالتحية للنساء والرجال، والبلدان، والوكالات الحكومية، والمؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، ومكاتب الإحصاء، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة التي شاركت، بل

وعلى الأخص أسهمت، في جعل هذا العمل الرائد المتعلق بمؤشرات حقوق الإنسان حقيقة واقعة. وكما تشهد على ذلك عدة مبادرات وطنية وإقليمية، يوفر هذا العمل، الذي لا يزال في مرحلة التطور والذي لا يزال مكتبي يتسلم بشأنه عدداً متزايداً من طلبات الدعم والمساعدة، أدوات مفيدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تنفيذ حقوق الإنسان.

وإني لعلى ثقة من أن استمرار المشاركة والحوار والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة كافة، بمن فيهم الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والتنمية، سيساعد مساعدة حقيقية في تعزيز التنمية القائمة على حقوق الإنسان والتي تتمحور حول الإنسان على الصعيد القطري. وتشكل المؤشرات بهذا المعنى جسراً يمكنه الربط بين خطابي حقوق الإنسان وسياسات التنمية.

آمل أن ينتشر هذا الدليل على نطاق واسع داخل منتديات حقوق الإنسان التقليدية وخارجها، وأدعو جميع المستخدمين وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تبادل معارفهم وخبراتهم وأن يفيدوا مكتبي بآرائهم.

والأهم من ذلك هو أن علينا ألا ننسى أبداً أن وراء كل مفردة من مفردات البيانات إحصائية أناساً ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. ويجب أن نسعى لإبراز قصصهم المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة قصص الضعفاء منهم، عن طريق مؤشرات قوية، واستخدامها في إجراء تحسين مستمر لسياساتنا المتعلقة بحقوق الإنسان ونظم تنفيذها من أجل إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس.

(توقيع) نافي بيلاي
مفوضة الأمم المتحدة السامية
لحقوق الإنسان

شكر وتقدير

لم يكن ليتسنى إعداد هذا المنشور لولا إسهامات عدد كبير من الأفراد والمؤسسات ودعمهم. فقد استفاد من التوجيهات المقدمة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان وسلسلة من المشاورات وحلقات العمل التي نظمتها المفوضية فيما بين عامي 2005 و2012 في بلدان ومناطق مختلفة. وتعرب المفوضية عن امتنانها البالغ لراجيف مالهوترا على مبادرته بالعمل في مؤشرات حقوق الإنسان في المفوضية، وعلى تحديده مفاهيم هذا العمل، وعلى دوره الرائد في إعداد الدليل مع نيكولاس فازل وجريس سانيكو ستيفان. وتود المفوضية أن تتوجه بالشكر إلى مارتن شيني على قيادته الفنية، وإلى غيره من أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (أو أعضائها السابقين)، والمقررين الخاصين، والخبراء التالية أسماؤهم على ما قدموه من توجيه ودعم لا يقدران بثمن: فرانسيسكو ألبا، وجانا أشير، وخوسيه فرانسيسكو كالي تزاي، وأودري ر. تشابمان، وإيتان فيلنر، وماريا فيرجينيا براس غوميز، وبول هانت، ومشيرة خطاب، وميلون كوثاري، ولوتار كرابمان، وتود لاندمان، ومانفريد نوفاك، ومايكل أوفلاهرتي، ومارك أوكرين، وفيكتوريا بوبسكو، وإيبي رايدل، وهانز-أوتو سانو، والراحلة هانا بيت شوب-شيلينغ، ومحمد سيفيم، وكريستوفر ستون. كما تود المفوضية أن توجه الشكر إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (الشعبة الإحصائية)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (شراكة الإحصاء 21/أساليب وأدوات تقييم الحكم عن طريق الإبلاغ والتحليل) على الخبرات الأساسية التي قدمتها من أجل هذا العمل.